

قضايا

يُدرج كتاب عزمي بشارة «الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة» ضمن سيرورة فكرية بدأت نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ولا يغفل فيه نظريات التحديث التقليدية التي تعرّضت لنقد شديد

عن كتاب عزمي بشارة

في ميكانيزمات الانتقال الديمقراطي

حسين عبد العزيز



أهمية كتب المفكر العربي، عزمي بشارة، في عقلانية طرحها المسائل ضمن مستواها النظري والإمبريقي، فثمة جدلية بين الفكر والواقع، تظهر بشكل واضح في سياق كتاباته. يدخل بشارة في جوهر المفكر فيه، فيدفع إلى البحث عن الكلي في خلفيات الوقائع العيانية، فتصبح وأنت تقرأ سطوره مفكراً تبحث معه عن مكامن الإشكالية المراد بحثها، فتتمثل الفكرة في كينونتها والتاريخ النظري في تحليلاته، فلا ينساق وراء السجال الأكاديمي المحض، ولا ينساق وراء متطلبات الواقع الفوري، بل تأتي قراءته مزيجاً من هذا وذلك، فتتسم بالتاريخية والعقلانية والموضوعية، لتشكل في مجملها تاطيرا نظريا وتاريخيا لفهم المرحلة.

يأتي كتاب عزمي بشارة «الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020) ضمن سيرورة فكرية بدأت نهاية التسعينيات من القرن الماضي، مع كتابه «المجتمع المدني: دراسة نقدية» الذي وضعه لتصويب النقاش بشأن مفهوم المجتمع المدني، بعدما تحول هذا المصطلح إلى مفهوم أيديولوجي لدى نخب عربية كثيرة وجدت في تطبيقه على أرض الواقع مدخلا لولوج الحداثة السياسية في العالم العربي، ثم استمرت هذه الصيرورة مع كتابه «في المسألة العربية» المخصص لبحث معوقات تحقيق الديمقراطية عربيا، مع التركيز على مسألتين مهمتين: أن سبب إعاقة الديمقراطية يكمن في المستوى العربي لا في المستوى الإسلامي. وأن نشوء الديمقراطية يتطلب وجود نخب لا تؤمن بالديمقراطية فحسب، بل قادرة على ممارستها بشكل فردي. وهنا، نحن أمام مثقف باحث أدرك مبكرا على المستوى العربي (قبل اندلاع الربيع العربي) أهمية الثقافة الديمقراطية للنخب السياسية الفاعلة في تمكين الانتقال نحو الديمقراطية وتعزيزها في مرحلة التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي.

مع سلسلة «الدين والعلمانية في سياق تاريخي» انتقل بشارة إلى مناقشة مسألة العلمانية والعلمنة ضمن قراءة أنثروبولوجية أوضحت السياق النظري لنشوء مصطلح العلمانية وتحوله إلى مفهوم، ثم توضيح العلمنة كصيرورة تاريخية. وتميزت هذه السلسلة عن غيرها من الكتب العربية عن العلمانية في أنها لم تكن قراءة أيديولوجية ذات نطع دوغماتي، إما مؤيدا تماما للعلمانية، كما هي منجزة في مرحلة ما بعد الحداثة السياسية في الغرب، أو رافضا لها تماما على اعتبار أنها تمثل الإلحاد، وتهدد منظومة الدين. وأهمية ما قدمه بشارة على مستوى العلمانية يكمن في توضيحه السياق النظري والتاريخي للفرق بين الدين والتدين، وبين العلمنة والندوية، وبين اللادينية والإلحاد، ثم الفروق الهائلة للعلمانية كما هي منجسدة في الغرب الديمقراطي الليبرالي.

في سياق مشروعه الفكري الكبير والمتنوع، قدم عزمي بشارة كتبا عن الثورة والطائفية والحرية، والتجارب الثورية في تونس ومصر وسورية، كاشفا فيها عن العلاقة التي تربط الجيش بالسياسة وخصوصية الاختلاف بين التجارب العربية.

مقدمات ضرورية

على الرغم من مئات الكتب والأبحاث التي تناولت الديمقراطية والليبرالية والمجتمع المدني في عالمنا العربي خلال العقود الخمسة الماضية، بقيت المكتبة العربية خالية من الدراسات العميقة حول اللحظة التاريخية في عملية الانتقال الديمقراطي، وإن كانت المكتبة العربية مليئة بالدراسات التي تناولت المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والشيوعية من المنظار الماركسي، وهي مسألة أخرى تختلف تماما عن عمليات الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي. بسبب غياب الديمقراطية تاريخيا في العالم العربي أولا، والبنية الاستبدادية القائمة ثانيا، والتنوع القومي والإثني ثالثا، ومنظومات القرابة والزيونية والدينية رابعا، والعاملين الإقليمي والدولي، خامسا، لجا بشارة إلى مناهج وتخصصات مختلفة: علم السياسة، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، التاريخ، إذ لا يمكن فصل دراسات الانتقال الديمقراطي عن قضايا أخرى، مثل، الأمة والقومية، والمجتمع المدني، والطائفية، وقضايا الهوية، ومسألة بناء الأمة، وطبيعة الأنظمة السلطوية، ودور الجيش في السياسة.

لم تأخذ دراسات الانتقال الديمقراطي الأولى البعد الخارجي في عمليات التحول في أثناء دراستها جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، كما لم تتعرض لقضايا مركبة كتلك القائمة في البلقان وأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تبرز شروح تاريخية وقضايا إثنية معقدة تعرقل

الديمقراطية. وعليه، لا يجب التعامل مع مناهج العلوم الاجتماعية ومصطلحاتها التاريخية بمجملها كما هي، لأنها وليدة بيئة معينة، وهنا يكمن التحدي عند بشارة الذي حرص كثيرا على تقديم إسهام نظري في التعامل مع هذه المفاهيم نقديا، من خلال إخضاعها للفحص النظري وامتحانها على حالات معينة، خصوصا في الواقع العربي. ومع أن الكتاب قائم على دراسات الانتقال الديمقراطي، إلا أن الكاتب لا يغفل نظريات التحديث التقليدية التي تعرّضت لنقد شديد خلال العقود الخمسة الماضية، لإغفالها دور الخيارات السياسية للفاعلين وتركيزها على العوامل البنيوية والوظيفية، فهي ما تزال تحتوي على ما هو ثمين في عمليات التفسير.

لا يقع بشارة، وقد عوّذ قراءه على هذا دائما، في الأوهام التي وقع فيها بعض المفكرين الكبار، فراهنية الديمقراطية في عالمنا العربي، من وجهة نظر، لا تختزل في العملية الانتخابية، باعتبارها هدفا بحد ذاته، كما هي عند الفاعلين السياسيين، ذلك أن راهنية الديمقراطية في بلداننا العربية تكمن في أنها تتضمن جوابا مباشرا عن مسألة حماية المواطنين من تعسف السلطة، وهو الهدف المباشر للأفراد والجماعة الاجتماعية.

وفي هذه الفقرة، يظهر الفرق الجلي بين المثقف الذي يتعاطى مع الديمقراطية، بوصفها منجزا نظريا جاهزا للتطبيق عمليا في أية لحظة وسهولة الوصول إليها، والمثقف الذي ينظر إلى الديمقراطية من المنظار التاريخي، وتاريخية الديمقراطية هنا هي الديمقراطية السلبية التي تنهي التعسف السياسي، كمقدمة للانتقال إلى الديمقراطية الإيجابية (تداول السلطة، فصل السلطات، المواطنة، الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية). وسبقود اختزال الديمقراطية في العملية الانتخابية فقط إلى نشوء نظام ديمقراطي تكون فيه الليبرالية ضعيفة، في حين أن راهنية الديمقراطية تكمن في وقف تعسف السلطة، إنها الديمقراطية السلبية الضرورية من أجل تطوير الليبرالية إلى جانب الديمقراطية. وثمة فرق بين المجتمعات التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد مرحلة

لا يقع بشارة في الأوهام التي وقع فيها بعض المفكرين الكبار

يقدم بشارة لمحة سريعة حول نظريات التحديث ونظريات الانتقال الديمقراطي

في سبره اغوار عملية الانتقال نحو الديمقراطية، يؤكد مسالة الشرعية



الانتقال الديمقراطي في الإجماع على الدولة، وفي أن شروط نظرية التحديث تتعلق باستدامة الديمقراطية لا بنشوتها، غير أن بشارة لا يكتفي بهذين الشرطين في بعض الحالات، مثل الحالة العربية. ولذلك وضع سنة شروط أخرى لجعل العملية الانتقالية نحو الديمقراطية تصبح ممكنة: إمكانية اشتقاق النخبة الحاكمة بسبب الثورات لا بسبب إصلاحات من أعلى. ضرورة توافر حد أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نخب المعارضة والسلطة. عدم معارضة الجيش عملية الانتقال نحو الديمقراطية. كلما قلت أهمية الدولة جيوسراتيجيا قل وزن الدور السالب للعوامل الخارجية. لا يمكن حكم الدولة باكثريّة ضئيلة في مرحلة الانتقال الديمقراطي. ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتعليم في مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

وبما أنه من المستحيل إعادة التعاقب التاريخي لنشوء الديمقراطية كما حدث في القارة الأوروبية إبان القرنين الـ 18 والـ 19، ركز بشارة على تطبيق دروس هذا التعاقب، عبر ترتيب الأولويات بعد الثورة أو خلال عملية الإصلاح، وذلك بضمان تطبيق الإصلاحات في مجال الحقوق والحريات قبل إجراء الانتخابات التنافسية.

الانتقال الديمقراطي ونظريات التحديث

يقدم بشارة لمحة سريعة حول نظريات التحديث ونظريات الانتقال الديمقراطي، لكنها لمحة كافية لجهة الوقوف على الناظم الجوهري فيها أولا، ولجهة نقد عموميتها ثانيا، ولجهة امتحانها في الواقع العربي ثالثا. يرفض السعد النسقي في نظريات التحديث، لأن التحديث ليس عملية ذات نتائج مناقضة للحداثة، وبالتالي ليس كل تحديث ينتهي إلى الديمقراطية. وفي رأي بشارة، أخطر أثر للتحديث المتأخر والسريع وغير المتكافئ والمفروض من أعلى هو تحول الجماعات المنكفئة على نفسها، والتي تشكل أخلاقياتها أساسا للأخلاق المتמוضعة في العرف الاجتماعي، إلى مجرد أطر عصبية، وقد تصبح لاحقا أطرا للتعينة والتحشيد السياسيين، ومن ضمن ذلك الطائفية والقبلية والجهوية وغيرها. وباستعراضه نظريات التحديث ونظريات الانتقال الديمقراطي، هدف إلى إبراز الفرق بينهما: الأولى أكثر عمومية بينما الثانية أكثر محلية، الأولى تشدد على المؤسسات والبنى الاقتصادية، في حين تشدد الثانية على الفاعلين السياسيين.

خلال السنوات الأخيرة، وبسبب معابنته التجارب العالمية نحو الديمقراطية، بما فيها التجارب العربية، بدأ بشارة يميل إلى إعطاء أهمية كبرى للفاعلين السياسيين/ النخب في عملية التحول الديمقراطي ولدور الثقافة السياسية. كتب في الصفحة 79 من كتابه «الانتقال الديمقراطي ...» «مشروع دراسات الانتقال الديمقراطي الناقد لمقاربة التحديث يرفض أن تنتظر هذه الدول تحقيق شروط نظرية التحديث كي تتحقق الديمقراطية، وينطلق من حقيقة أن الديمقراطية

ليست عملية موضوعية ناجمة عن النمو الاقتصادي، بل تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين، ومن الخطأ البحث عن شروط مسبقة للديمقراطية، وإنما يجب النظر إلى الديمقراطية من ناحية القدرة على إنشاء توافقات بين النخب السياسية.»

لا معنى لشروط الضرورية (البنى الاجتماعية الاقتصادية) للديمقراطية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، غير أنه لا يكتفي، في المقابل، بالتأكيد على دور الفاعلين السياسيين فقط، فهذا الدور ليس كافيا وحده أيضا، خصوصا حين يتعلق الأمر ببناء الديمقراطية واستدامتها.

وفي سيره أغوار عملية الانتقال نحو الديمقراطية، يؤكد مسالة الشرعية التي يجب أن تتوفر بعد تحقيق النظام الديمقراطي، والمقصود بالشرعية ترسيخ نوع من الولاء الوطني للدستور في الوعي النخبوي والوعي الجمعي، لأن المرحلة التي تقام فيها الديمقراطية بعد الثورة مضطربة اقتصاديا واجتماعيا. وفي هذه المرحلة، يصبح ولاء الناس بالدستور وبقدرة النظام السياسي ركنا أساسيا في عملية الوحدة ومنع التذثر. ويجب أن يترافق الولاء الوطني للدستور مع قدرة النظام السياسي الجديد على حل الشروخ الكبرى في المجتمع، وهي شروخ سرعان ما قد تتحول إلى شروخ أيديولوجية وهوياتية تدمر المجتمع الذي ما تزال العلاقات فيه ما قبل مدنية، حيث يتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي وطائفي وقبلي وديني. ولهذا، يؤكد بشارة، في هذه المرحلة، ضرورة عدم مقارنة الديمقراطية بوصفها مسالة انتخابات ومشاركة سياسية، ولا الحرية بوصفها شرطا لتوفير انتخابات نزيهة، بل باعتبار الحريات المدنية مساوية للحقوق السياسية في متن تعريف الديمقراطية، إذ لم يعد بالإمكان إجراء فصل نظري وعملي بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية كما جرى في السياق التاريخي الأوروبي، حين نشأت الحقوق المدنية في القرن الـ 18، والحقوق السياسية في القرن الـ 19. وفي المقابل، يؤكد ضرورة إجراء فصل تاريخي بين ما ينطبق على تاريخ نشوء الديمقراطيات الأولى ونشوتها في المرحلة الحالية، فلا يمكن تكرار نشوء الديمقراطية التاريخية في اليبك، مثل تحديد الأرستقراطية سلطات النظام الملكي، وتراجع دور الفلاحين، ورسلة علاقات في الريف، ونشوء برجوازية رأسمالية، ونجاس ديني إثني.

وفي قراءته تجارب انتقال ديمقراطية حديثة، يؤكد مع غيره من المفكرين أن ما أكدته نظرية التحديث (التدرج، الانفتاح السياسي، إطلاق الحريات قبل تعميم حق الاقتراع، تصنيع مبكر) هي معطيات وحقائق مهمة لها دور رئيسي في نشوء الديمقراطية واستقرارها لاحقا، غير أن هذه الحقائق لا تتحول إلى حتميات تاريخية، فكثر من الدول انتقلت من نظام سلطوي إلى الديمقراطية مباشرة، لذلك ينبّه بشارة إلى ضرورة الحديث عن تبني الديمقراطية، وليس عن نشوتها. في مقطع مميز يكتب في الصفحة 111: «بما أنه ما عاد ممكنا في عصرنا أن تبدأ عملية الديمقراطية بحصر المشاركة السياسية في مجموعة صغيرة تتوسع باستمرار، وبما أنه صار من غير الممكن أيضا قبول نظام ديمقراطي، فإن تطبيق دروس هذا التعاقب يكون بترتيب الأولويات بعد ثورة أو خلال عملية إصلاح، وذلك بضمان تطبيق الإصلاحات في مجالات الحقوق والحريات قبل إجراء الانتخابات التنافسية، التي ما عاد ممكنا أن يتسع نطاقها بالتدرج لناحية القطاعات السكانية المخاح لها ذلك، بل يجب أن تشمل جميع المواطنين.»

هنا، يوجّه بشارة نقدا لبعض كبار المفكرين العالميين، مثل جوزيبي دي بالما، الذي وجد تناقضا بين الثورة والديمقراطية، حيث لم يحدث في التاريخ الحديث باستثناء كوستاريكا، أن انتهت ثورة إلى إقامة نظام ديمقراطي. وبالنسبة لبشارة، من الخطأ استقرار تناقض بين الثورة والديمقراطية، بل الأصح هو استنتاج أن الثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية، إلا إذا تلتها إصلاحات تدريجية، وتبدو هذه الفكرة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم العربي بشكل عام، وتونس بشكل خاص. وفي توضيحه الشروط الضرورية المساعدة لتحقيق الديمقراطية، يتناول بشارة إشكالية العلاقة بين الدين والديمقراطية وبين الرأسمالية والديمقراطية، فيقول «في حالة الدين عاملا محبطا أو مقويا للديمقراطية، وإنما نمط التدين ونمط العلمنة التي يمر به المجتمع الدولة». وفي هذا، يرفض، وهو من القلائل، مقولة ماكس فيبر الأصلية القائمة على الربط بين الرأسمالية وأخلاقية العمل البروتستانتية.

(كاتب وإعلامي سوري)